أهمية نظرية التنمية الاجتماعية في تحليل الظاهرة الاجتماعية

*Jacobs Garry & Harlan Cleveland
ترجمة: نبيل محمد دقيل**

ملخص: تمتلك النظرية قدرة على الارتقاء بملكات الإنسان وتنميتها في كل الميادين فضلاً عن سرعة تطورها، وهي في الوقت ذاته تقود إلى الاكتشافات الجديدة والابتكار، وتشذب وتهذب وتحسن النشاطات الموجودة أصلاً، وبين هذا وذاك تقود إلى نتائج عظيمة. والعلوم حبلى بمثل هذه النظريات التي أدت إلى طفرات مهمة مثل اكتشاف الجزئيات الذرية، والموجات الكهرومغنطيسية. ويحدثنا بهذا الصدد خبير الإدارة والتنظيم بيتر (Peter Drunker) قائلاً: "ليس هناك شيء علمي وعملي يضاهي نظرية علمية ممتازة". فالنظرية المعتمدة والمعتد بها تحدثنا بالإضافة إلى ما يجب أن نفعله، ما يمكن أن نفعله، والطريقة التي بوساطتها نصيب النجاح، أو نصل إليه. ونستطيع أن نصف عملية التنمية الاجتماعية بأنها عملية تنظيم نشاطات الناس وطاقاتهم في أعلى مستوياتها وصولاً لنتائج عظيمة وكبيرة. بالإضافة إلى ذلك فإن عملية التنمية تزيد من درجة الاستفادة من كوامن البشر باعتبارهم أغلى رأس مال. وفي غياب النظرية المعتمدة، تبقى التنمية الاجتماعية مجرد عملية تجريبية عن طريقة المحاولة والخطأ مصحوبة بدرجة عالية من العمل، وقد توصف عندئذٍ بأنها تقدم غير مستو.

التدرج التعليمي (الهرم التعليمي) والتنمية:

تنطوي التنمية الاجتماعية على جانبين متداخلين بينهما علاقة متبادلة، هما التعليم والتطبيق (التوظيف). هذا، ويستطيع المجتمع اكتشاف طرق جيدة لتلبية

* الكتاب مأخوذ من الإنترنت للكاتب: Jacobs Garry & Harlan Cleveland. Social development theory. 1999. hotmail. (com)

** أستاذ الاجتماع، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.

طموحه بجانب تنميته لآليات تنظيمية يمكنها تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. وعملية الاكتشاف هذه توسع، في الواقع، الوعي البشري. أما عملية التطبيق (التوظيف) فتعزز التنظيم الاجتماعي، فالمجتمع ينمو استجابة للتفاعل والاتصال بين البشر وبيئتهم المادية والاجتماعية والفكرية. كما أن الغزو والتهديد الخارجي، والضغوط الطبيعية والفيزيقية، والأحوال الاجتماعية، وغموض الطبيعة المادية، وتعقيدات السلوك الإنساني تحفز البشر للتجريب والخلق والتحديث. والخبرة الناتجة والناجمة عن هذه الاتصالات توجه (وتقود) لاكتساب المعرفة والتعليم في مستويات ثلاثة مختلفة بالنسبة لوجودنا، ففي **المستوى المادي** تعزز تحكمنا بالعمليات المادية. وفي **المستوى الاجتماعي** تعزز مقدرتنا على التفاعل المتبادل والمؤثر مع الآخرين إلى أبعد المديات وبسرعة كبيرة. أما في **المستوى العقلي والفكري** فهي تعزز معارفنا، وبينما يحدث التعليم في هذه المستويات في وقت واحد، يكون هناك تقدم طبيعي في الخبرة المادية إلى الفهم العقلي والفكري.

وتاريخياً، فإن المجتمع قد نما وتقدم عن طريق المحاولة والخطأ في أثناء التجريب الطبيعي والمادي، كما هو الحال عند الأطفال في تعلمهم عن طريق عملية استكشافية ثابتة تعتمد على الاختبار والفحص، حتى على التذوق أحياناً. وطبيعياً، فإن هذه العملية تقود إلى تملك خبرات مادية جديدة تمكن الأفراد من حسن استخدام طاقاتهم بطريقة أكثر كفاءة وتأثيراً. وذهنياً، فإن هذه الخبرة تقود إلى تنظيم الحقائق بوصفها معلومات، وترجمة هذه المعلومات إلى أفكار. ومخرجات العملية التعليمية والمعرفية في الواقع هي تنظيم المهارات الفيزيقية والمادية، والأنساق الاجتماعية، والمعلومات. وهي التي – فيما بعد – استخدمت لتحسين وتطوير الفعالية والكفاءة، والتأثير بالنسبة للنشاطات الإنسانية. وهي أيضاً عملية دائرية، الناس فيها في عملية تعلم واكتساب للمعرفة المستمرة من خبرات الماضي، ومن ثم استخدام هذه المعارف في نشاطات جديدة.

وعملية التعلم والتعليم هذه واكتساب تلك المعارف تبلغ ذروتها وأوجها بالجهود العقلية لتخرج لنا الجوهر والمبادئ العامة، والأفكار من التجارب المجتمعية المادية، والتفاعل الاجتماعي، ومن التراكم المعرفي، وتضعها في شكل معارف فكرية، وتكون هذه المعارف الفكرية المجردة القدرة على التعميم والتطبيق في ميادين أخرى وأزمان مختلفة وأماكن مختلفة. وبما أن العقل يمثل قوة الشعورية الإنسانية، فإن المعرفة الفكرية تمثل تنظيم الأفكار بوساطة المقدرة العقلية. وتصبح

هذه المعرفة الفكرية قوية حينما تنظم في أنساق، وتعد النظرية قمة المعرفة العلمية، فهي التنظيم الممنطق للمعرفة.

والنظرية الشاملة في التنمية الاجتماعية تعطينا إطاراً نظرياً لاكتشاف المبادئ العامة لعملية التنمية في مختلف الميادين والنشاطات وفي مختلف الأماكن والأزمنة. كما تعطينا إطاراً لفهم العلاقات بين التراكمات المعرفية الناتجة عن مختلف النظم وفروع المعرفة. وإذا تتبعنا نتائجها المنطقية فهي لا تقودنا لنظرية في التنمية الاجتماعية فقط، بل تقودنا إلى نظرية معرفية موحدة. وهذا لا يوجد، حتى الآن، في كل الميادين سواء في نطاق العلوم، أو الآداب.

البحث عن نسق اجتماعي فاعل:

إن التقدم السريع في علوم الحاسوب وتقنية المعلومات واستخداماتها المتنوعة يجيء نتيجة للتقدم الدراماتيكي المثير في خطين متوازيين لكنهما ذوا علاقة متداخلة في ميادين التنمية الخاصة بقابلية سعة الشرائح السليوكونية، وتنمية نظام تشغيلي أكثر تطوراً، وإن التطور في جانب الشرائح يزيد من القوة الكامنة والمستقبلية للحاسوب، ومن تنمية القدرة العملية للتكنولوجيا، كما أن التقدم المتوازي في الجانب العلمي والمعرفة الفنية والتقنية، قد زاد بالفعل الإنتاجية الكامنة والمتوقعة، بجانب تنمية الإنجازات في المجتمع وتطورها؛ ولكن الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الكوامن يتطلب المقدرة الواعية التي تستطيع التوجيه والإسراع في عمليات التنمية الاجتماعية.

كما أن اكتشاف الطرق الحديثة في مجال الهندسة الوراثية ساعد كثيراً على تطوير وظهور عينات مطورة من الحبوب بجانب التحكم في النمو السكاني بوساطة الاكتشافات الطبية الحديثة في جانب العقاقير والوسائل، بيد أن هذه الوسائل وتلك الاكتشافات تصبح قليلة الفائدة إلا إذا امتلكنا في الوقت ذاته المعرفة وإمكانية ترقية هذه التكنولوجيا المتطورة ونشرها وتبنيها. وتاريخياً، فإن التقدم في فهمنا للعمليات الطبيعية والبيولوجية قد فات فهمنا للعمليات الاجتماعية والمجتمعية. ونتيجة لهذا فإن كثيراً من الكوامن الاجتماعية قد خلقت، وإمكانات مجتمعية قد ظهرت، ورغماً عن ذلك نجد أن المجتمع لم يتمكن بعد من امتلاك القدرة الكافية لاستخدامها في تنمية ذاتها. لهذا ينبغي أن تهدف نظرية التنمية لبناء معرفة يستطيع المجتمع من خلالها، بطريقة واعية ومؤثرة، استغلالها في تفجير طاقات التنمية الكامنة.

لماذا لم يظهر إطار عمل تنموي بعد؟

هذا سؤال طبيعي دائماً ما يبرز للعيان، فإذا اقتنعنا سلفاً بإمكان إنشاء مثل هذا الإطار، فلماذا، على الرغم من الاهتمام الموجه صوب التنمية لعدة عقود مضت، لم يبرز حتى الآن هذا الإطار المنشود؟ وللرد على السؤال نقول: إن نظرية التنمية الاجتماعية تعد محيرة نوعاً ما لعدة أسباب؛ **أولاً**: الأهمية العملية لموضوع التنمية، ولأن الاهتمام في هذا الميدان ينصب تجاه النتائج المادية في عملية التنمية، وفي الإستراتيجيات التي أثبتت فعالية؛ ففي إحراز هذه أكثر من مبادئ مجردة، أو معرفة وفكر نظري.

كما أن التقدم الاقتصادي السريع في أمريكا الشمالية ودول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، الذي تلاه إنجاز واضح وسريع في اليابان وبقية دول شرق آسيا – قد ملأ الدول والمجتمعات العالمية بالثقة في أساسيات التنمية، وهي: المال، والتكنولوجيا، والتصنع والرغبة والعزيمة، والإدارة السياسية. وإن الدروس المستفادة من الإنجازات السابقة تعطي المعرفة الضرورية للإنجازات القادمة، وتخلق الأرضية الصلبة للانطلاق القوي. بجانب أن هناك إلحاحاً تجاه الأفعال الجماعية وتوقع النتائج، أكثر من التنقيب والبحث في المعرفة النظرية. ونجد في معظم المناقشات أن التنمية ينظر إليها على أنها مجموعة من النتائج المرغوبة، والدخل العالي، ومدى أطول لمتوسط الأعمار، ونسبة أدنى لوفيات الأطفال، ومزيد من التعليم... إلخ.

ثانياً: وحديثاً، نجد أن من التأكيدات، والاهتمامات قد تحولت من جانب النتائج إلى الظروف المساعدة، والإستراتيجيات، والسياسات العامة لإنجاز هذه النتائج، والسلام، والديمقراطية والحرية الاجتماعية، والمداخل المتساوية، والقوانين والمؤسسات والأسواق والبنيات التحتية والتعليم والتكنولوجيا. ولكن رغماً عن ذلك نستطيع أن نقول إن ثمة اهتماماً بالنسبة للعمليات الاجتماعية التنموية التي تحدد كيف يتشكل المجتمع وينبني، ويأخذ بزمام المبادأة وينظم.

ونلاحظ أن هناك محاولات، وإن كانت قليلة، قد عملت لتشكيل هذا الإطار. وبالإضافة إلى تلك المتغيرات التي تؤثر في الجانب الطبيعي، والبيولوجي تطفو على السطح بشكل مؤثر العمليات الاجتماعية متمثلة في التفاعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والتكنولوجي بجانب العوامل البيئية.

ونشير إلى أن المنظرين التنمويين ينبغي ألا يتعاملوا ويصبوا جام اهتمامهم بالنواة والذرة والجزيئات والطاقات المادية ومختلف أشكال الحياة، بل ينبغي أن يعطوا وزناً أكبر للتنوع غير المحدود وغير المحدد، وللتعقيدات الواضحة في المعتقدات الإنسانية والأفكار والاتجاهات والقيم والعادات والقوانين والمؤسسات الاجتماعية...إلخ.

ثالثاً: إن الإطار الزمني لنظرية التنمية الاجتماعية لا يمكن أن يكون محدداً بزمن معين (الحاضر/ الماضي). فالتنمية الإنسانية مستمرة منذ القدم وسوف تستمر. وإن المبادئ الأساسية لنظرية التنمية ينبغي أن تكون صالحة للمجتمعات القبلية الأولى وبالقدر ذاته بالنسبة للقرية العالمية الآن وفي المستقبل. فالنظرية التنموية الاجتماعية يجب أن تكون نظرية تخدم تقدم الإنسانية خلال المكان والزمان. وإن أدوات التنمية المتمثلة في العلوم والتكنولوجيا، ورأس المال والبنيات التحتية، بجانب السياسات المجتمعية والمؤسسات الاجتماعية، هي في الواقع ذات أثر فاعل في عملية التنمية. ونلاحظ أن هناك أخطاء واضحة في أسبابها ومسبباتها ومصادرها، كما أن معظم الجهود المبذولة لفهم عملية التنمية نجدها موجهة نحو الأهمية المركزية الواحدة، أو عدد محدود من تلك الأدوات آنفة الذكر. وبالأحرى تكون موجهة نحو رأس المال والأسواق ونظام الإنتاج، وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، كما أن بعض الجهود تبذل لوصف المشاركة ودراستها والدور الذي يؤديه التعليم والمهارات والقوانين، والسياسات العامة والإستراتيجيات الموضوعة بجانب الأنساق الاجتماعية والمؤسسات المجتمعية. بينما الشيء المنطقي والمثبت هو أن لكل من هذه الأدوات دوراً فاعلاً ومهماً يجب أن يؤديه في عملية التنمية الاجتماعية.

وعلى الرغم من وجود شواهد توضح أن كل هذه الأدوات تستطيع أن تؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية فإنه لم يوضح بعد ما الذي يحدد دور هذه الأدوات نفسها في عملية التنمية، أو العملية التي بوساطتها نستطيع الحصول على نتائج باهرة، وبالطبع محددات التنمية هذه لا يمكن أن تكون هي الأدوات في حد ذاتها، لأنها لا توجد في حالة استقلال عن المجتمع، ولفهم أساسيات التنمية ومبادئها يجب علينا أن ننظر لصانعي هذه الأدوات. فالناس هم صناع التكنولوجيا وبناة البنى التحتية، وتصاغ على أيديهم السياسات (صياغتها)، وهم من ينشئ النظم والتنظيمات والمؤسسات ويتبنون القيم لخدمة احتياجاتهم وتطلعاتهم وطموحاتهم.

وعلى الرغم من الميول البشرية القوية والخاطئة في النظر إلى هذه الأدوات بوصفها محددات أساسية وأولية أكثر من كونها أدوات مبادأة إنتاجية، فإن قوة التحديد القصوى ينبغي أن تكون البشر أنفسهم، بحسبانهم هم الذين يخلقون هذه الأدوات ويستخدمونها. فللمال والتكنولوجيا، مثلاً، قوة مفيدة، فهي تشمل المقدرة على التنظيم والكفاءة، والقدرة على زيادة الإنتاج، لكنهما لا يملكان القوة الحقيقية والصفات الجوهرية للتقدم والتنمية الاجتماعية، ولا هي مصدر الطموح، أو الطاقة التي تؤدي لتقدمهما، فقانون مورس يصف التقدم في سرعة "الميكروبروسسر" بأنها لا تأتي بالقوة المادية، فهي لا تستطيع زيادة سرعتها، فالإنسان هو الذي يستطيع الوصول إلى السرعة لمزيد من إنتاج الطاقة المنتجة. إن اندفاع القيمة وتدفقها في الأسواق المالية لا نحصل عليهما بوساطة القوانين الرياضية التي تحكم نمو المال وزيادته في منأى عن القوى الإنسانية ومقدرات البشر. فالقوة الذاتية للنمو والتقدم هي في الواقع وقف على بني البشر، وموهبة طبيعية وشيء فطري في الناس.

فالكائنات العضوية الحية تجبر على النمو والنماء بوساطة ضغط ذاتي يؤمن ذلك، ويدعو إليه بشكل فطري. وهذه القوة الذاتية التي جبلت عليها الكائنات العضوية الحية تعطي بدورها الحياة والطاقة (بتكليف من الخالق) للأدوات والأنساق التي تخلقها لأداء التقدم وتنفيذ النمو والتنمية المنشودة.

والشيء المفقود هنا هو إطار نظري منظم يستطيع أن يصف ويحدد دور كل أداة مع بقية الأدوات ومع الكل الذي تعد هذه الأدوات أجزاء فيه.

وللوصول إلى مثل هذا الإطار النظري علينا أن ننقل اهتمامنا وتركيزنا من أدوات التنمية إلى من أوجد هذه الأدوات.. الإنسان بوصفه رأس مال مهماً في عملية التنمية، وأن ننتقل من الاعتماد على دور المال والتكنولوجيا إلى دور الإنسان الذي اخترع أشكال النقود وجاء بالتكنولوجيا واستخدمها في العمليات الإنتاجية بقصد مساعدته في زيادة الإنتاج والإنتاجية، فالنظرية يجب أن تضع الإنسان (الموارد) في المركز، وتضع بقية جوانب التنمية – بما فيها الأدوات – وتنظر إليها من منظور ضمن علاقتها بالفعل الإنساني والعقل البشري ودافعية الناس وحفزهم، كما أن مفهوم المعرفة الفكرية لعملية التنمية ينبغي أن يمكن المجتمع من تحسين الأدوات المتوافرة من أجل ترتيب التنمية الكامنة والمستقبلية.

التنمية الشاملة (التنمية كل كروي):

في البدء نرى أنه لا مندوحة من النظر إلى التنمية بوصفها نسقاً دائرياً (كل كروي)، ومن ثم نقول إن النظرية في التنمية الاجتماعية ينبغي أن تنتج إطاراً تتمحور حوله كل المعارف، والعوامل والأدوات والشروط والمؤسسات والنظم وعمليات التنمية، في صورة تكاملية أكثر من حصرها في محددات معينة، أو اختيار أولويات لمجموعة معينة من الأدوات.

مثل هذه النظرية سوف تكشف طبيعة العلاقات والعمليات التي تحكم التفاعل بالنسبة لكل هذه العناصر لتحقق النتائج التنموية المرجوة أكثر من تحديد صيغة خطية (معادلة خطية)، أو منظور مباشر مناسب. كما أنها ستساعد في استعراض كل ميادين التنمية وظواهرها من منظور متعدد ومتكامل. وتساعد أيضاً في إيجاد طرق موحدة لمعرفة الكل أكثر من الطرق المنفصلة والمنقسمة في استعراض الأجزاء كل على حدة.

وإن الميل والاتجاه الحديث لتقسيم البحث العلمي إلى أعداد متزايدة من الميادين الدراسية والبحثية المتخصصة جعل بروز منظور متكامل أمراً صعباً على الرغم من ضرورته. هذا، وقد تألم البروفيسور ستيفن تولمان كثيراً – في هذا المنحى – لغياب الإطار الفكري الواسع في الفيزياء خلال الكروت السابقة ونادى بنظرة كونية تسعى لتوحيد وتكامل الاكتشافات الخاصة بالعلوم المختلفة وتكاملها (بمعنى تكامل الكل).

وبالمقارنة، فإن الحاجة إلى الجمع والتأليف (التوليف) بين العناصر المختلفة (أي التركيب) تصبح أكبر من دراسات التنمية الاجتماعية البشرية وفهم التطور الفيزيائي والكيميائي للعالم بكل ما فيه (الكون)؛ لأننا في التنمية ينبغي ألا نجاهد فقط بأربعة أبعاد مادية في الفضاء والزمن التي تشغل بال الفيزيائي والكيميائي، ولكن يجب أن نضع نصب أعيننا تكامل أبعاد الحياة والعقل بجانب المحددات الفيزيولوجية والجينية والبيولوجية، بالإضافة إلى السلوك الاجتماعي والمهارات الرسمية والقيم الثقافية والمحددات اللغوية، فضلاً عن البيانات والحقائق والمعلومات والمعتقدات والأفكار والأنساق الفكرية والآراء والنظريات والقيم الروحية والروحانية. فكلها تتفاعل وتؤثر ويتأثر بعضها ببعض، لتؤثر بدورها في عملية التنمية البشرية.

إن البحث في جانب النظرية في التنمية الاجتماعية لا يقود إلى معادلات خطية

أو لوغريثمية تستطيع بكفاءة وكفاية شرح التقدم الإنساني والتنبؤ به. فالواقع الذي نصبو لفهمه ليس من ذلك النوع، فهو ليس بخطّي أو غير متعدد الأبعاد، ولا يجمع بين العديد من الأبعاد. إنما هو يعقد، وكل متعدد الأبعاد ينمو ويتطور في عدد من العلاقات والاتجاهات المتبادلة في آن واحد.

إن تنمية المجتمع تمثل، في عقولنا، تمدداً من نقطة إلى الكل أكثر من كونها تحركاً ممتداً في خط منفرد أو خطوط متعددة من التقدم، وتعد تنمية المجتمع بمنزلة اكتشاف تدريجي وإماطة اللثام عن الكوامن في كل معقد وفي كل متكامل وفي تنظيم معيش في كائن عضوي اجتماعي حي.

من الخبرة غير الواعية إلى المعرفة الواعية:

في خاتمة المطاف تبقى نظرية التنمية الاجتماعية أمراً محيراً؛ لأن طبيعة الدراسات الاجتماعية لا شعورية ومحكومة بالناحية الجمعية التي تقود في النهاية إلى معرفة مدركة (شعورية) وواعية وحرة مبنية على الخبرة والتجريب أولاً، ومن ثم الفهم المدرك. فنحن نجرب في البدء ونفهم من بعد.

ويختلف الفهم العقلي المدرك دائماً وراء التجربة الطبيعية والسعي لاستحواذها وإدراكها. وفي اعتقادنا أن التجربة العالمية المكثفة والمركزة في الماضي (السابقة)، التي مر عليها أكثر من خمسة عقود ساعدت في بناء تجربة خصبة لتشكيل إطار فكري يجمع بين العناصر المختلفة لعملية التنمية الاجتماعية، وهذا الإطار سيسرع، بلا شك، في نقل صورة طبق الأصل من النجاحات التنموية حول العالم، ويمكن، في الوقت ذاته، من خلق تقويم ملموس وسريع حتى بالنسبة لأكثر المجتمعات تقدماً في العالم.

الملحقات الأساسية:

نقترح الملاحظات الموضحة أدناه نقطة البداية لتشكيل إطار فكري شامل، وهي:

1 – يجب أن تركز نظرية التنمية الاجتماعية على لب العملية التنموية وأسسها لا على النشاطات السطحية والنتائج ما دامت عملية نشاطات التنمية وسياساتها وإستراتيجياتها وبرامجها ونتائجها محدودة دائماً بمحتوى معين وحالات خاصة، بينما التنمية الاجتماعية في حد ذاتها تعني الاهتمام بالمحتوى الأشمل والمجالات الكامنة ولا تحد بزمن أو مجال.

2 – يجب أن تقر النظرية بإبداعات الأفراد الموروثة وبالمجتمعات التي تشكل

الأدوات والأساليب وتصوغها (تقوم بصياغتها)، وتوجه قدراتهم وطاقاتهم لبلوغ النتائج وإنجازها. ويجب أن تصور أيضاً عملية التنمية بأنها إنسانية وخلاقة أكثر من كونها نتائج لعوامل خارجية أو أدوات موضوعية ذات غرض، وتستخدم في العملية التنموية فقط التي تكون نتائجها محدودة ومحددة بسعة الأدوات المستخدمة.

وبشكل عام فإن المجتمع سيكتشف بنفسه كوامنه الخلاقة والمبدعة حينما يسعى ليعرف أن الأفراد (أعضاء المجتمع) هم مصدر هذه الكوامن الحقيقية.

إن الاهتمام بهذه الملاحظات، التي ربما يؤثر عليها أو تعتمد أو تعارض بعوامل خارجية، سيساعد في بناء إطار فكري شامل لعملية التنمية الاجتماعية التي تساعد بدورها في عملية التنمية الشاملة، هذا مع اعتبار أن المجتمع ينمي قدراته الذاتية ويسعى دائماً لتحقيق أهدافه بنفسه في المقام الأول وبمساعدة الآخرين ثانياً، فلا يمكن لأي قوة خارجية أو هيئة ما أن تصدر التنمية لمجتمع آخر. وفي هذا المنحى يقول هفمان مدير الإدارة المعروف بخطة مارشال لإنعاش الاقتصاد الأوربي، الذي أصبح أخيراً أول رئيس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: إن المساعدة الفنية لا يمكن تصديرها ولكن يمكن استيرادها وإن طموح المجموعة يعبر عنه من خلال مبادأة الأفراد التي تمثل المحددات والقوة الدافعة لتنمية المجتمع.

التنمية مفهوماً ذاتياً:

تركز العلوم البيولوجية والطبيعية على تفاعل الأحوال والظروف المادية والطبيعية، والماديات وصولاً إلى النتائج. وإن الميل لمعاملة مفهوم التنمية الاجتماعية وعرضه بالطريقة ذاتها قد أدى إلى عدد من المعادلات الرياضية تبحث عن تعريف (وتنبؤ) بالنتائج التي تجيء لضم متغيرات خارجية مختلفة وجمعها بنسب مختلفة تحت ظروف وشروط مختلفة أيضاً. والغرض الرئيس لهذه الطريقة وهذا المدخل، هو أن التنمية الاجتماعية تحدد بوساطة الظروف والشروط الخارجية.

والغرض الذي اعتمدت عليه محاولاتنا لإيجاد نظرية اجتماعية، أو مدخل اجتماعي يرتكز على أن التنمية الاجتماعية تحدد وتقوم عن طريق البشر وجهودهم واجتهاداتهم، لا عن طريق الظروف والشروط الخارجية. فالظروف الخارجية بكل تأكيد تؤثر في عملية التنمية، ولا نستطيع إنكار ذلك البتة، فالناس قد يفعلون ويؤثرون ويستجيبون لمؤثر ما بطريقة يمكن التنبؤ بها بالنسبة لمجموعة من الظروف والشروط الخارجية المماثلة.. لكن النتائج تمثل معادلة تنموية لا يمكن

الاعتماد عليها في عملية التنبؤ استناداً إلى العوامل الخارجية. مع اعتبار أن التنمية البشرية تحدد باستجابة الناس على أساس خياراتهم.

وبحسب علمنا فإن القوة الخارجية وحدها لا تطلق العنان لعملية التنمية، وهناك عدد من الأمثلة توضح أن القوة والقوة الخارجية قد فشلت في إحداث مثل هذه التنمية كما هو الحال في دول أمريكا اللاتينية (الجنوبية) وفي دول أخرى كالصومال وغيرها. فالتنمية البشرية هي في واقع الأمر نشاط إنساني يجيء نتيجة لوعي وإدراك وطموح وميول وقيم. ومثلها مثل كل العمليات الإنسانية الخلاقة، فهي عملية للفهم والإدراك الذاتي ونتاج للفكر الإنساني المحلي في المقام الأول والخارجي ثانياً. فكما الحال بالنسبة للكاتب والفنان والمخرج والمحلل السياسي ورجل الأعمال في إدراكهم للاحتمالات غير المعروفة، وفي سكبهم لطاقاتهم المبدعة والخلاقة ودفعها إلى الأمام للتعبير عن دواخلهم، فإن المجتمع، عادة، يطور فهماً عما يريد عن طريق التعبير عن طاقاته المبدعة من خلال عدد من الأشكال والنماذج النشطة لنقل هذه الأفكار وتلك المفاهيم إلى الواقع الاجتماعي والمجتمعي.

والاختلاف الرئيس هنا أنه بينما نجد الفرد، أحياناً، مدركاً للفكرة التي يحاول التعبير عنها، نجد المجتمع عادة، ولكن ليس دائماً، غير مدرك للفكرة والدافع الذي يحركه لخلق نوع من الطاقات والإمكانات الكامنة وراء هذه الفكرة. والمجتمع في واقع الأمر كائن عضوي حي لا شعوري يكافح من أجل البقاء والعيش. وهو ينمو ويكبر ويزدهر ويتراجع، وأعضاء هذا المجتمع يعبرون عن نواياهم بوعي من خلال أقوالهم وأفعالهم، وهي حقيقة تمثل تعبيراً سطحياً لا شعورياً عميقاً يقود المجتمع في مستواه الأكبر (ماكرو) في حرية ومن غير قيود.

إن وعي الجمع العضوي ومشاعره (الجماعة العضوية) الحقيقية لا يشمل مجموع الأجزاء الفردية فقط لكنه يكتسب شخصيته وصفاته منها أيضاً؛ لهذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتص أعداد المهاجرين إليها وتحتفظ في الوقت ذاته بسماتها القومية.

دور الفرد (أثره):

لا يمتلك المجتمع وسائل مباشرة لإعطاء تعبير واع ومدرك لطموحات الجمع غير الشعورية. وهذا الدور الضروري والحيوي المهم يقوم به أفراد من ذوي الوعي والإدراك والرؤية الثاقبة والخيال الخصب، وبوساطة القادة السياسيين المحنكين،

والمنظمين والفنانين والقادة الروحانيين الملهمين الذين يعبرون عن طموح الجمع، وحينما لا تعبر تطلعاتهم وأفعال القادة لا تعكس رغبات الجمع، فإنها ترفض ويتجاهلها الناس. وحينما تصادف هوى الناس وتطلع الجمع تعزز وتحاكي وتدعم وتزيد بشكل منظم. ويبدو هذا ظاهراً في زمن الحروب والثورات الاجتماعية والصراعات المحلية والاضطرابات العامة. إن قدامى المحاربين في الهند، مثلاً، دافعوا بوعي عن أهداف الحرية والاستقلال قبل أن يشعر عامة الناس ويطمحوا إليها. فقد ظل القادة الهنود لعقود يحثون الشعب على طلب الحرية والاستقلال وحينما فهم الشعب وأدرك واستوعب هذه الفكرة، لم يعد في مقدور الأجانب (الاستعمار البريطاني) فرض مشيئتهم على الشعب الهندي.

عملية خلق القيم:

في أثناء اجتماع الأكاديمية العالمية للآداب والعلوم بشأن نظرية التنمية في واشنطن (DC) في مايو 1999م، كان هناك توافق عريض، وقبول عام من قبل المشاركين بأن نشأة القيم وتشكيلها يشكل جانباً حرجاً في عملية التنمية. وفي هذه الدراسة نحاول أن نعيد اختبار مفهوم عملية التنمية بوصفها عملية لتشكيل القيم. فإذا كان الفعل المادي هو الأكثر وضوحاً لمبادآت الإنسان، فإن نشأة القيم وتشكيلها يمثل الجانب غير الواضح، وغير المرئي، والغامض إلى حد ما ولكن رغماً عن ذلك فإن الوجود الإنساني يحدد بشكل قوي طبيعة القيم. فالمهارات الجسمانية، والاتجاهات الحيوية والأساسية، والأفكار العقلانية والقيم تمثل التنظيمات الداخلية الرئيسة التي توجه النشاط وتخلق الطاقة وتحدد سير الفرد ومجالات التنمية الاجتماعية.

إن عمليات الخلق والإبداع البشرية تطلق عنان القوة الإنسانية وتلجمها في الوقت ذاته وتحولها إلى نتائج ملموسة. فعملية بناء المهارة وإنشائها (المهارات) تتضمن اكتساب الفرد مقدرة التحكم في قواه الجسمانية والعصبية بالقدر الذي يمكننا من توجيه حركاتنا الجسدية بصورة منظمة. وبغياب هذه المهارات يصبح الحراك الجسدي ثقيلاً وغير رشيق، وغير منتج كمثل الطفل الذي يترنح (ويتأتى) ويتعثر في محاولات المشي. والشيء الملاحظ أن البشر يكتسبون سلوكهم الاجتماعي بأساليب وصور متشابهة أو مشابهة لذلك. وهنا، وبعيداً عن المهارات الفيزيقية المطلوبة لعملية الاتصال والتواصل والتفاعل بين الناس، فإن الاتجاهات والميول الأساسية والحيوية أمر مهم للغاية. فكل سلوك اجتماعي لا يعبر عن الحركة فقط، بل يعبر في الوقت نفسه عن ميول الشخص واتجاهاته. فاكتساب

السلوك الاجتماعي يتطلب امتلاك مقدرة الضغط على نشاطنا وطاقاتنا والنواحي السيكولوجية وتحويلها إلى صورة مقبولة من السلوك. فبتغيير الاتجاهات والميول يتغير السلوك والنجاحات التنموية للمجتمعات الحديثة تبنى على الاتجاهات والميول الملموسة والمتمثلة في القناعة والثقة من الحكومات، والثقة في الآخرين بجانب التعاون والصبر، ودون ذلك تصبح نقودنا مجرد ورق لا قيمة له، وتتوقف مؤسساتنا، دون شك، عن الأداء المنتج والنشاط الفعال، والعملية ذاتها نجدها في المستوى الفكري والعقلي، فالنشاط العقلي يتدفق دائماً وطبيعياً في شكل أفكار وفي اتجاهات كثيرة ومختلفة دون أي بناء لاحتواء هذه الاتجاهات أو تنظيمها. كما أن اكتساب المعرفة يشكل إطاراً تنظيمياً للتعليم وتطبيق ما نتعلمه.

وفي الجانب الآخر نجد القيم الإنسانية تتشكل بعملية مشابهة وتعمل بطريقة متشابهة لاكتساب المعرفة. وعلى الرغم من أن مصطلح القيم الإنسانية يستخدم عادة بالرجوع إلى الجوانب والمبادئ الثقافية والأخلاقية، فإننا نجد القيم تبدو في أشكال كثيرة ونماذج شتى. فعلى سبيل المثال نجدها في الجانب المادي (كالنظافة، والدقة في المواعيد... إلخ)، وفي الجانب التنظيمي (كالاتصال، والتنسيق)، وفي الجانب السيكولوجي (الكرم، الشجاعة... إلخ)، وفي الجانب الفكري والعقلي (الموضوعية، الإخلاص) وفي الجانب الروحي (الحب، وإنكار الذات،. والتوافق).

وبشكل عام نقول إن القيم عبارة عن مبادئ مركزية منظمة، أو أفكار تحكم وتحدد السلوك الإنساني، بخلاف المهارات والاتجاهات التي قد تكون محددة بنشاط فيزيقي معين، أو محتوى اجتماعي معروف أو قيم تبدو شاملة وجامعة عند تطبيقها. والقيم بين هذا وذاك نعبر عنها في كل أفعالنا وأفكارنا، ونستطيع أن نصف القيم بأنها تمثل لب المعرفة المكتسبة عن طريق الطبيعة الإنسانية من الخبرات الماضية بعد ترشيحها وتنقيتها من حالتها المحلية ومحتواها المحدد لنستخلص أساس الحكمة الحياتية التي نحصل عليها من تلك الخبرات. فالقيم توجه أفكارنا وعواطفنا ومشاعرنا الداخلية وخياراتنا وأفعالنا.

وفي هذا الجانب نرى قروناً من الخبرات محصت ورشحت بوساطة المجتمعات لتصبح مبادئ ضرورية في الحياة العامة. والقيم من مثل العمل الصعب المتواصل والكد الشديد، وروح المسؤولية والتكامل في العلاقات الإنسانية والصبر واحترام الغير ليست أفكاراً نبيلة ومثالية فقط بل هي مبادئ برجماتية للنجاح والفلاح

والإنجاز وتحقيق الغايات المنشودة والأهداف المرسومة التي عرفها المجتمع وتعلمها، وانتقلت عبر الأجيال، وأضحت تمثل أساساً نفسياً لمزيد من التقدم.

وقيم المجتمع تعد من الجوانب المجتمعية المهمة لأفراد المجتمع للاهتمام بما يودون تحقيقه، والاهتمام بالمكانة التي يتطلعون ويتوقون إليها. فالقيم في الواقع موجودة في دواخلنا، وهي شيء كامل بذاته (وقد لا تدركها الحواس). وتشكل نتيجة لعمليات طويلة. ونكاد نكون دائماً نعي دورها المركزي في التنمية. فالقيم الاجتماعية تكون البنيات التحتية التي تعتمد عليها التنمية الاجتماعية، وبهذا نستطيع أن نقول إن القيم هي النتاج النهائي للتنمية في الماضي والمحدد الأساسي لسيرها في المستقبل.

محددات التنمية:

توصف التنمية الاجتماعية بأنها إطلاق لعنان الطاقات الاجتماعية، وفي الوقت ذاته من خلال تنظيمات اجتماعية معقدة لتعزيز القدرات والقابليات للتنمية وللوصول إلى نجاحات ونتائج كبيرة في تحقيق الأهداف. هذا، وتعتمد عملية التنمية الاجتماعية على آليات لتوجيه وانسياب القدرات الجماعية للمجتمع في أشكال جديدة أكثر إنتاجية، وفي هذا المنحى نستطيع أن نتعرف أربعة مستويات متميزة (أو أربع مرجعيات) تخدم هذا النشاط، وهي: الطموح الاجتماعي، السلطة الحكومية، البناء الاجتماعي الثقافي، والمعرفة الاجتماعية الثقافية، والمعرفة الاجتماعية في شكل العلوم والتكنولوجيا والمهارات الإنتاجية.

الطموحات الاجتماعية:

اقتصادياً تحدث التنمية حينما ترتفع الإنتاجية، وحينما يتمكن الناس من زيادة إنتاجهم والرقي والارتقاء بقدراتهم الإنتاجية ودافعيتهم للعمل، وحينما يرتفع دخل الفرد وتزداد قدرته الاستهلاكية. ولحدوث هذا لا مندوحة من تحفيز الأفراد ودفعهم لاكتساب مهارات جديدة وتعلم مهن جديدة أيضاً، والتكيف مع عمليات عمل جديدة، وتبني تكنولوجيا جديدة وتغيرات أخرى مرغوب فيها، والمعروف أن القوة (الدافعية) الدافعة خلف كل هذا هي الناحية السيكولوجية، وعموماً فإن مستوى الطاقة والقوة للمجتمع يوجه عن طريق طموحات الضمير الجمعي.

ونشير إلى أن التوقعات ترتفع حينما يتوافر الأمن المادي والطبيعي، وحينما تتحقق الاحتياجات المادية للأفراد، وحينما يختفي التوجس والخوف، أو حينما

يختفي النفي والإبعاد الاجتماعي، وحينما تتوافر وتحمى الحقوق بشكل ديمقراطي وتصان، وحينما تساعد التكنولوجيا في زيادة الإنتاج بالمجتمع، وحينما يسمو التعلم والتعليم ويزدهر ويهذب الاتجاهات والميول ويرتفع الوعي الاجتماعي، وحينما تتاح المعلومات للأفراد ويتداح التحضر ويسمح بإحراز النجاحات المرجوة.. عندها تسمو التوقعات وترتقي وتظهر في مسرح الواقع.

ودون الارتقاء بالطموحات والتوقعات لن يقوم المجتمع بالجهود المطلوبة، ولن يتحمل المخاطر لاكتساب الأشكال الجديدة من السلوك وصولاً لنتائج كبيرة. فالدافعية السيكولوجية تعد الأساس تتبعها الجوانب الميكانيكية والتكنولوجية والعمليات التنظيمية (أي من المرتبة الثانية). ونلاحظ أن بعض الأشكال الاقتصادية التحليلية تعني إظهار هذه الجوانب الثانوية والميل إليها بوصفها قوة دافعة ومحركة مع إغفال المحددات الضرورية لعملية الطموح الاجتماعي.

وفي مسيرة التنمية الاجتماعية يحرك المجتمع عادة عن طريق مجموعة من الدوافع والحوافز النفسية المختلفة، وعن طريق البحث والسعي من أجل البقاء وحفظ الذات وصيانتها، وعن طريق الحث لامتلاك الأرض، والسعي لاكتساب المكانة الاجتماعية، والقوة، والاهتمام بالحصول على الثروة. فالثروة التي ترتقي بالتوقعات (كالبترول مثلاً) تمثل دافعاً قوياً وجديداً لعملية التنمية، كما هو الحال في السودان، بعد استخراج البترول.

سلطة الدولة:

بقدر الطموحات الاجتماعية، فإن سلطة الدولة تمتلك القدرة على توجيه الطاقات الاجتماعية عن طريق آلية القانون، والسياسات العامة، والإجراءات الإدارية، ووسائل الضغط، والثواب والعقاب. هذا بجانب وجود تسلسل هرمي تستطيع من خلاله الحكومة أن تؤثر في عملية التنمية. كما أن الحكم دائماً يكون في شكل مركزي من خلال التنظيم الحكومي، وبسلطة واضحة ذات دلالة تحجم الحرية وتمنع ممارسة النشاطات غير المرغوب فيها، وفي الوقت ذاته نجدها مقرونة بطاقة محددة وقدرة محدودة لترقية التنمية الاجتماعية.

إن الحكومات الحديثة ذات النفوذ والسلطة الرسمية استطاعت أن تزيد من سلطتها بالضبط والضغط عن طريق تنمية وتطوير لتنظيمات وآليات معقدة تؤدي إلى النمو والتقدم، كما نجد أن الأشكال في الديمقراطية ساعدت على تعزيز القدرات

التنموية للمجتمع بما أفرزته من لوائح وقوانين مقبولة لدى المواطنين؛ لأنها وجدت مطمعاً في نفوسهم، وفي الوقت ذاته استطاعت هذه المجتمعات ترقية الفرد وتنمية طموحاته من حيث الفكر، والمقدرات والمهارات والمبادأة.

وهنا يشير الشاعر نوبل والاقتصادي Amartya إلى أن البلاد الديمقراطية التي تتمتع بحرية الصحافة، واستقلالية القضاء لا تعاني المجاعات (في القرن العشرين تحديداً).

السلطة الاجتماعية والثقافية:

تمارس الحكومات السلطة على المواطنين عادة من خلال القانون والسلطة الإدارية الفاعلة، وأحياناً عن طريق الجبر والإلزام. والمجتمعات في الغالب تمارس سلطة رقابية تتبعية وإقناعية على أفرادها من خلال الأفكار والعادات والقيم. فالمجتمعات المختلفة تنمو وتنمى بدرجات ومعدلات مختلفة تحت أشكال متشابهة من الحكومات نتيجة للاختلافات المجتمعية وثقافة السلطة في المجتمعات المختلفة. ونجد أن المجتمعات الحديثة تتمتع بحرية أكبر وتسامح أكثر مما كانت عليه في القرون الماضية، ورغماً عن هذا، فهي تمارس قوة ونفوذاً تجاه أفرادها، غير أن شكل القوة والنفوذ قد تغير نوعاً ما عن سابقه. فقوة السلطة المجتمعية الآن تبدو في صورة رأس الحربة من عملية المبادأة أكثر من كونها معوقاً، فمبادأة المزارعين في قرية ما لحفر بئر ارتوازي تمثل حافزاً للقرى المجاورة لتحذو حذوها حتى تكون في مستوى الإنجاز.

ويساعد انتشار التعليم في تعزيز هذا الأمر؛ فبجانب المعرفة العملية والعلمية التي يفرزها العلم والتعلم، نجد أن التعليم الحديث يعزز في نفوس الأفراد احترام الذات وتقديرها، ويقترح الشعور بالحقوق الاجتماعية التي تدفع الأفراد للبحث والمحافظة على المكانة في المجتمع.

ضرورة المعرفة (Know-how):

ونقصد بالمعرفة هنا مدى القدرة والقابلية على الاستيعاب، التي تحدد طاقات الأفراد وتوجه نشاطاتهم لتحقيق نتائج غزيرة. وأهم شيء هنا المعرفة العلمية، والتكنولوجيا والمهارات، وتبدو هذه الأشياء مختلفة في الطبيعة وفي الفعل، من حيث الطموح الاجتماعي، والحكومة والسلطة الاجتماعية. لكن سماتها من حيث تأثيرها في عملية التنمية تبدو متشابهة. وتوجهنا هذه السمات نحو تنظيمات

مقتدرة من الناحية الفكرية، والاجتماعية والقوة والطاقة المادية، وكل واحدة من هذه تحمل في أحشائها سلطة متأصلة ولازمة. وفي الوقت ذاته تعرض نظماً معينة في التعبير عن النشاطات الاجتماعية.

كما أن تبني مستوى عال من التكنولوجيا والنواحي التقنية يتطلب تنظيماً كبيراً ومقتدراً. ودون ذلك يكون لا معنى لاستخدام التقنية والتكنولوجيا العالية. ونلاحظ الآن أن الإنترنت يعد من الأمثلة التكنولوجية التي ترسخ وترقي وتدعم التجارة العالمية والبينية والشخصية، لكنها تحتاج لأجهزة ومعرفة ضرورية (Know-how).

دوافع التنمية:

المجتمعات في كل بقاع العالم مهمومة الآن بإحراز النتائج المادية لتنميتها (تنمية المجتمعات). وحري بنا أن نشير إلى أن عملية التنمية، في حد ذاتها، لا تبدو مدفوعة بدوافع وحوافز مادية، على الرغم من أن تلك الحوافز تمثل الحد الأعلى والأسمى في الضمير والوعي الاجتماعي في وقتنا هذا. وحتى في حالة أن الاحتياجات المادية والرغبات قد شارفت على الإشباع، فإن هذا لا يعني أن نبطئ (الإبطاء) في سرعة (ورزم) التنمية، بل العكس، فإن الدافعية التي قادت إلى عملية الإشباع والتشبع والارتواء تزداد عبر العقود والسنوات لمزيد من الإشباع والإنتاج، وهذا الأمر يعطي عملية التنمية الاستمرارية والاندفاع المطلوبين.

وفي بحثنا عن الدوافع الأساسية التي تقود عملية التنمية، ينبغي أن ننظر وراء الجوانب المادية التي تستحوذ على الفكر الذي يعد من أهم سمات التنمية. وبينما يصعب الاعتماد على المستوى الاجتماعي في عملية الدافعية، نجد ذلك يبدو واضحاً على مستوى الفرد، حيث نجد أن الأمن الشخصي والراحة النفسية (الصحة النفسية) في غاية الأهمية. فهما يعدان من أهم الدوافع لعمل الفرد وكده وطموحه. فعندما تشبع هذه الاحتياجات يتطلع الفرد إلى مزيد من الامتيازات الاجتماعية والنفوذ، ويزداد عنده نبض العقول والمعرفة وحب الاستطلاع والعطش المستمر للفهم وحب الإنجاز والرغبة في الخلق والإبداع وتجذبه الأشياء المعقدة وغزارة الخبرة والطلب الذي لا يقاوم في الاستمتاع بالولوج في هذه النشاطات.

فعملية التنمية، حتى في محدوديتها، لا تعتمد ولا تقاد بالحوافز المادية ولا تحسب بالإنجازات فقط. فالأهداف التي تنشدها المجتمعات والأفراد وتسعى إليها

تحدد بنجاحات الأفراد والمجتمعات وبقيمهم. ففي قمة الحاجات تجيء الحياة الكريمة والأمن والرضاء والصحة النفسية أولويات، ومن ثم الحاجات الحيوية والأساسية والحاجات العقلية. وبالنسبة لرفاهية المجتمع وازدهاره تبدو حيوية الحث على القوة. والمخاطرة والإثارة والمتعة وتبادل الخبرات والتعبير عن الذات من أقوى المحددات وأهمها يجيء بعد ذلك ضرورة الحث على المعرفة وحب الاستطلاع والخلق والإبداع والخيال، ثم الطموح في المعرفة الروحانية والإدراك الروحاني.

إن مفهوم التنمية يحمل في طياته وجنباته مضامين مهمة لمستقبل البشرية بجانب صورة التقدم وتوقعاته لمستقبل الزمان. فهو يخبرنا بأنه ليست هناك حدود ملازمة ومتأصلة بالنسبة لسرعة التنمية ومداها بخلاف تلك التي نفرضها من خلال فكرنا ومعارفنا وطموحاتنا. فإذا غيرنا وجهات نظرنا فإن صفات عملية التنمية وسماتها يمكن أن تتحول من البطء والمحاولة والخطأ والعملية اللاشعورية التي نعرفها من قبل، إلى السرعة المنشودة وإلى عملية القفز المحسوبة والمؤكدة من ارتفاع إلى آخر أكثر ارتفاعاً.

تتضمن عملية التنمية الاجتماعية في الغالب توتراً ظاهراً بين قطبي وجودها الفرد والجمع. والكفاح الجمعي لتأكيد صيانة التنمية الاجتماعية وإدامتها وتنميتها يتمثل في تحضير الأفراد وإجبارهم على التزام تقاليدها، وقوانينها وقيمها واستنهاض قواهم وإمكاناتهم وجهودهم للدفاع عن المجتمع ودعمه. وفي الوقت ذاته فإن الأفراد يكافحون لتأكيد وجودهم ومعيشتهم وحياتهم وللحفاظ – حينما يكون ذلك ممكناً – والارتقاء بمكانتهم الاجتماعية ووضعهم المادي، ومن أجل راحتهم الشخصية واستمتاعهم بالحياة.

ولفترة طويلة – كما يخبرنا التاريخ – نجد أن الجمع يصر على طاعة أفراده وخضوعهم وإذعانهم لتأييد عملية التنمية ومناصرتها، وحرية الممارسة والاختيار لفئة محدودة من أفراد المجتمع الذين يمثلون الصفوة الحاكمة. ويبلغ هذا الاتجاه ذروته في الدول التي تحكم بوساطة الملكية المقدسة والحكم الشمولي. وما هو ملاحظ أن التقدم الإنساني قد تحرك بعيداً (خلال القرون الخمسة الماضية) عن قطب السلطة الجمعية المتطرفة والسيادة المطلقة. فقد اكتشفت قاعدة جديدة للتقدم تقول: «ينبغي أن يشجع المجتمع ويحفز للتنمية الذاتية وللتقدم، وبذلك يستطيع الجمع أن يصل إلى قمة التنمية من خلال أفراده».

إن ترجمة هذه القاعدة على أرض الواقع أخذت عدة قرون، وما زالت، ورغماً عن ذلك فإن إدراكها ما زال جزئياً. ولكن هذا الاتجاه قد انعكس جلياً في الحركة المستمرة تجاه الديمقراطية، والتعليم الشامل وحقوق الإنسان ووجود الفرص المناسبة، والإمكانات الاجتماعية، وقد وجد المجتمع أن إتاحة الفرص للاختيار الإنساني لأفراده يمثل الوسيلة الفعالة للمعرفة ولإطلاق العنان للطاقة البشرية وللخلق والإبداع وللمبادأة للتنمية الجماعية الشاملة. والقرار الجماعي لمساندة اختيار الفرد وتعزيزه ينبغي أن يكون الخطوة الأولى وليس بأي حال الخطوة الأخيرة في عملية التنمية البشرية. وهذه المساندة ستضمن للفرد ممارسة حق الاختيار بكل وعي وحكمة. وفي الواقع أن حرية الاختيار تعد سمة من سمات القرنين العشرين والحادي والعشرين باعتبارهما قرني «الرجل العام». ويمكن اعتبارهما أيضاً القرنين اللذين وجد فيهما الفرد القدرة على الدفاع عن أفكاره، واتجاهاته، وقيمه، وسمو طموحاته في ضوء الجزاء ورضا الجمع.

والمجتمع قد يقبل ممارسات الأفراد الخلاقة في حرية الاختيار، ولكن ينبغي أن يكون لأغلبية الأفراد حافز قوي لتأكيد وجهات النظر والتوقعات الجمعية والاعتماد على الجمع والمجموعة محدداً رئيساً. وهناك دعوة قوية لهذا الاتجاه الذي يؤكد الدور الاجتماعي والتوافق مع المجتمع والانسجام مع الجمع والاتفاق العام حتى في الجوانب العلمية. فالمكانة الاجتماعية للشخص والنفوذ تعد محددات قوية لاستجابة المجتمع المحلي العلمي أكثر من الناحية الموضوعية، أو العقلانية بالنسبة لوجهات النظر والرأي المطروح؛ فصاحب المكانة الاجتماعية يتمتع باهتمام خاص عندما يطرح آراءه العلمية. ونستطيع أن نتصور المستقبل الذي يتطور فيه المجتمع لما يمكن تسميته بالمرحلة الثانية بالنسبة للاختيار الإنساني (حق اختيار الفرد). في هذا المجتمع يسود الرأي القائل: إن الفرد هو المحدد الرئيس والمدرك الأساسي لمستقبله. هذا الرأي سوف يقود ويكون وينشئ مجتمع الأفراد الحقيقي الصادق الذي يصل بأفراده إلى المثاليات المنشودة وعاداتهم وقيمهم المطلوبة لتنمية المجتمع بجانب اكتشاف كوامنهم الفطرية والتعبير عنها بعيداً عن النظر إلى الجمع باستمرار باعتباره الموجه النموذجي والمساند الوحيد والمؤيد للتنمية.

ونستطيع أن نتصور هذه المرحلة، وهي تتشكل عن طريق مزيد من التعزيز في مستوى النشاط والمبادأة، والتحديث والخلق والابتكار وحرية التعبير كل هذا بجانب التقدم الملموس والمحسوس للمجتمع بكلياته، وفي كل الميادين التي

يختارها المجتمع المعني. وهنا يصح لنا أن نقول إنه مجتمع رواد.. الطرق فيه ممهدة للانطلاق والتقدم. ولا يعني النجاح في هذا الوجه (Phase) وهذه المرحلة التقليل من التوتر المتوقع بين الفرد والجمع. فهذه المرحلة قد تعمق الأزمة لدرجة تهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي بالقدر ذاته الذي أصبحت فيه الحرية الاجتماعية والاقتصادية في الغرب تهدد النظام الاجتماعي للزواج في تلك البلدان. ويصبح المجتمع بذلك وعندئذ مجتمعاً للمتمردين والثائرين على مكانة الجمع والمجتمع ووجهات نظره.

وللتوفيق بين الفردية والجمع (الفرد والمجتمع) نرى أنه لا مندوحة من ابتكار أو تصور مرحلة أبعد للتنمية يكون المجتمع فيها أكثر استقراراً من خلال الفهم الواعي وتوافق أعضاء المجتمع أكثر من أن يكون ذلك من خلال سلطة الجمع، أو القيود الخارجية المفروضة على الفرد وعلى تأكيد ذاته. في هذه الحالة فإن الفرد سيتقدم من وراء ومن خلال اكتشافه لتفرده وقدراته الداخلية، وسيكتشف الحقيقة التكاملية التي مؤداها أن الفرد ما هو إلا جزء من المجتمع وتعبير صادق للمجتمع وللجمع، وأنه يستطيع أن يحرز إنجازاً واعداً عن طريق الاكتشاف والارتباط الإيجابي بالجوانب الأخرى، وعن طريق التعبير عن الذات الذي يعد جزءاً من المؤسسة الاجتماعية والبناء الاجتماعي.

وإن حدث هذا التناغم المرغوب فيه من قبل المجتمع وأعضائه فإننا سنشهد دون أدنى شك انتقال المجتمع من مجتمع غير تحالفي إلى مجتمع متحالف. والمرحلة التي لا نشعر فيها بتحالف بين الجمع والفرد هي تلك التي تكون فيها الذاتية غير نامية وغير واضحة، ويكون فيها اختيار الفرد محظوراً ومحفوفاً بالمخاطر وغير مسموح به، في حين تتمتع قلة بحرية الاختيار، وهي المرحلة التي يفرض فيها الجمع قيمه على الفرد أياً كان شكلها دون إعطائه حق الاختيار. وتكون هذه مرحلة غير مميزة ولا تساعد على سرعة التنمية. وبتقادم الزمن يصل الجمع البشري تدريجياً إلى ضرورة الاعتراف بحق الفرد في النمو والتنمية الذاتية وفي التعبير عن ذاته وفي حق الاختيار ما دام عضواً في المجتمع وأداة فاعلة من أدوات التنمية فيه، عندها سيدرك الجمع قيمة حق الاختيار للفرد باعتباره قوة مؤثرة في المجتمع وفي عملية التنمية ذاتها.

وهذه هي المرحلة التي تشجع فيها الفردية الرشيدة، على الرغم من أن أغلبية الناس تعتمد، من الناحية النفسية، على الجمع بوصفه محدداً رئيساً وقوة دافعة

لتنميتهم، وهم في ذلك وعندئذ يعملون في توحد مع توقعاته، وفي هذه المرحلة يكتشف أفراد المجتمع مصدر الطاقة والقوة الخلاقة، والكوامن غير المحدودة وغير المحددة بداخلهم، ويسعون وراء هذه المصادر الكامنة لإحراز مزيد من التنمية والنماء والتطور في كل الميادين التي يطرقونها ويلاحقونها، حينئذ يدرك الفرد قيمته وفضل حرية اختيار الفرد. وحري بنا أن نوضح أن الصراع بين الفرد والجمع ربما يظهر على الرغم من بلوغ هذه المرحلة، وقد يزداد.

وقد تجيء مرحلة يكتشف فيها الأفراد أنهم ليسوا إلا تعبيراً فردياً للجمع، وأن وجودهم مرهون بإعارتهم لنشاطهم وطاقاتهم للجمع من أجل بلوغ طموحاته. والفرد المتطور يؤكد، بكل وعي، قيم الجمع بالقدر ذاته الذي يؤكد به قيمه. وهذه الإنجازات تحدد مرحلة أخرى متقدمة في التنمية الاجتماعية للجمع. وهي قد تعد وتهيئ لإمكانية التنمية الروحية والدينية (اللامادية) للمجتمعات المحلية الإنسانية المرتكزة على حقيقة حرية الدين وحرية العقيدة الذاتية.

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة نلخص أهم أساسيات التنمية الاجتماعية فيما يأتي:

– تعرف التنمية الاجتماعية في محتواها العريض بأنها حركة المجتمع الموجهة إلى أعلى – أي من أقل المستويات إلى أكبر المستويات بالنسبة للنشاط والطاقة والكفاءة والنوعية والإنتاجية والتعقيد والخلق والإنجاز والابتكار. وينتج عن تنمية الأفراد والمجتمعات زيادة في مستوى حرية الاختيار وزيادة السعة والقدرة لإنجاز الخيارات المتاحة عن طريق قدرات الأفراد والمجتمعات ومبادراتهم.

– إن النمو والتنمية عادة يسيران معاً في تتابع وتناغم، لكنهما ظاهرتان مختلفتان من حيث الموضوع والقانون. فالنمو ينطوي على تمدد أفقي وكمي، وتنوع وجودي لأنواع وأشكال النشاطات المتنوعة المتكاثرة، وتتضمن التنمية رفعاً للقدرات وتعزيزاً رأسياً أو كيفياً ونوعياً لمستوى التنظيمات.

– التنمية الاجتماعية تدفع عن طريق الطموح اللاشعوري، أو تحدث نتيجة لإرادة المجتمع ورغبته في التقدم، فالإرادة الاجتماعية تسعى لإنجاز تقدمي في جانب أولويات الحاجات في شكلها الهرمي. وتسعى التنمية أيضاً لتأمين الحدود والقانون والنظام، والاكتفاء الذاتي في المأكل والمسكن. كما تسعى للتنظيم من أجل السلام والرفاهية والرخاء والازدهار. وتسعى لتطور الفنون واكتساب المعرفة.

– تحدث تنمية المجتمع في الميادين التي تكون فيها إرادة الجمع ورغبته قوية وبشكل كفوء فقط، وهي تسعى للتعبير عن ذلك. كما أن إستراتيجيات التنمية تكون أكثر تأثيراً وفعالية حينما تركز في المساحات التي تكون فيها الإرادة الاجتماعية ناضجة والإرادة الناضجة تمدنا بأساليب ممتازة لإيقاظ القوة والقوى والطاقة الاجتماعية للتعبير عن ذاتها.

– إن تنمية الجمع لا شعورية.. تبدأ بخبرة مادية (وفيزيقية) تقود في النهاية إلى فهم وإدراك شعوري متكامل لعملية التنمية، والتنمية الشعورية تبنى على إدراك للعملية الاجتماعية التي تزيد وتسرع من إيقاع التنمية وتقلل الأخطاء واللاتوازن.

– المجتمع ميدان للعلاقات المنظمة والتفاعل الواعي بين الأفراد. وهناك جزء يسير من النشاط الإنساني منظم لخدمة ومصلحة المجتمع. ونجد القليل من كوامن التنمية تستهدف في مجال التكنولوجيا والمعرفة، والمعلومات والمهارات والأنساق الأخرى.

– في الواقع يمتلك كل مجتمع مخزوناً من الإمكانات البشرية الكامنة مشبعة ومستقرة في أساسها المنظم ومؤسساتها الثابتة، وفي قيمها الثقافية وأمنها الطبيعي وفي معتقداتها وبنائها السياسي. وعند مراحل الانتقال والأزمات، والأوقات المناسبة تنساب هذه الطاقات، ويعبر عنها عن طريق الأفعال، وإن السياسات والإستراتيجيات والبرامج تدق على باب الطاقات الكامنة وتحولها إلى نشاطات بناءة تستطيع أن تحرك كل الأمة للتقدم والحركة إلى الأمام وإلى النماء والتنمية.

– إن الفعل هو الوحدة الأساسية في التنظيم الاجتماعي، وإن نمو أكثر من موقف معقد ونشاطات إنتاجية تنسج معاً من قبل الأفراد لتشكيل أنساق وتنظيمات ومؤسسات وقيم ثقافية تؤلف كلها نسيج التنظيم الاجتماعي.

– إن الطبيعة الجوهرية والأساسية لعملية التنمية هي التنمية المتقدمة والتقدمية للتنظيمات والنظم الاجتماعية التي توجه طاقات المجتمع ونشاطاته إلى أعلى مستويات الإنجاز. فالمجتمع ينمو عن طريق تنظيم كل المعارف والطاقات البشرية، والمصادر المادية والتخلص من كل ما يعوق عملية التنمية وتحقيق طموحات المجتمع.

– إن عملية تشكيل التنظيم تتحقق في وقت واحد وعلى عدة مستويات، منها تنظيم السلام والأمن في المجتمع، وتنظيم النشاطات الطبيعية والبنية التحتية، وتنظيم العمليات المنتجة من خلال استخدام المهارات والتكنولوجيا في الزراعة والصناعة والخدمات، وتنظيم العمليات الاجتماعية التي نطلق عليها الأنساق

والقوانين والنظم والمؤسسات الإدارية ونظم المعلومات، وتنظيم المعرفة من خلال التربية والتعليم والعلوم، وتنظيم القيم الاجتماعية والثقافية السامية وقنوات الطاقة الإنسانية من خلال أشكال التعبير السامية.

– كل من هذه المستويات التنظيمية تسمح بقيام تنمية غير محدودة. وكل هذه المستويات التنظيمية تعتمد على التنظيمات الأخرى والتفاعل معها والارتقاء بأي من هذه التنظيمات إلى أي مستوى يزيد من استخدام الموارد والفرص المتاحة ويسرع من عملية التنمية.

– التنمية تحتاج إلى استثمار ضخم للطاقة والإمكانات لكسر نماذج السلوك الاجتماعية القديمة والاستبدال بها نماذج أخرى جديدة ومواكبة. والتنمية تزدهر وتأخذ طريقها إلى أرض الواقع حينما تتراكم الطاقات الاجتماعية زائدة وتخلق المستوى المطلوب للنشاط الحالي والعمل المطلوب القيام به.

– إن التعبير عن الطاقات الزائدة من خلال صياغة النشاط الموجودة فعلاً قد ينتج عنه زيادة ونمو في شكل تمدد كمي للمجتمع في مستوى التنظيم القائم. وإن تحويل الطاقة الفائضة إلى صيغ وأشكال أكثر تعقيداً ونشاطات منظمة تقود إلى هذا التعزيز الكيفي الذي يحدث عادة في النشاطات غير المنظمة في المجتمع.

– إن معدل التنمية ومداها يحددان عن طريق الاتجاهات الاجتماعية السائدة التي تضبط تدفق الطاقات الاجتماعية. وعندما تكون الاتجاهات غير مسببة وغير مؤدية إلى أداء جيد، فإن إستراتيجيات التنمية لن تؤتي أكلها. وهنا ينبغي التأكيد على الإستراتيجيات التي تحدث تغييراً إيجابياً (مطلوباً) في الاتجاهات الاجتماعية.. على سبيل المثال في التربية والتعليم العام، وتشجيع الطلائع والرواد الناضجين القادرين على استكشاف الطرق وتمهيدها.

– تتقدم التنمية بخطوات حثيثة في المساحات التي يكون فيها المجتمع ملماً ومدركاً للتحديات والفرص المناسبة والمناسبات الواعدة مع وجود الإرادة والرغبة في الاستجابة لها. وكلما زاد مستوى الإدراك والوعي المجتمعي، زادت سرعة إيقاع التنمية.

– إن التقدم الاجتماعي ينشط ويحفز وينبه بواسطة الرواد الواعين للفرص والمناسبات، والذين يبادرون بسلوك جديد ونشاطات جديدة تستغل بوساطتهم. فالرواد يشكلون الأنموذج ورأس الحربة لتقدم الجمع والمجتمع. فهم بمنزلة الضمير الواعي الذي يدفع البقية للعمل وتغيير السلوك للأفضل.

– تحدث التنمية حينما ينجذب الآخرون لمبادرات الرواد ومبادآتهم ويقلدونهم وحينما تتضاعف مساندة المجتمع للرواد ومن حذا حذوهم. وآنذاك ينظم المجتمع نشاطات جديدة عن طريق إصدار قوانين تسند ذلك وتدعم عملية التنمية، وإنشاء أنساق ونظم ومؤسسات جديدة تدفع بعملية التنمية إلى الأمام.

– إن التنمية عملية وليست برنامجاً يوضع فحسب، وهي تعد نشاطاً بمنزلة نشاط المجتمع كافة. ويمكن تحفيزها وتنشيطها، وتوجيهها ومساعدتها من خلال سياسات الحكومة، والقوانين، والبرامج الخاصة لكن لا يمكن فرضها، أو إحلالها ومراقبتها بإدارة، أو وكالات خارجية نيابة عن المواطنين. فاستراتيجية التنمية ينبغي أن تهدف إلى إطلاق العنان لمبادرات المواطنين.

– إن كل الموارد من خلق المولى ومن صنع العقل الإنساني. والشيء يصبح مورداً حينما يعرفه الناس ويعترفون بإنتاجيته، وحينما يعرفون الاستخدام الأكثر إنتاجا له، وبما أنه لا توجد حدود موروثة في جانب العقل المبدع والخلاق والقادر على الابتكار، فإن الإنتاجية الكامنة لأي مورد غير محدودة أيضاً.

– إن البشر هم المورد الأسمى والأساس في عملية التنمية وهم المحدد الرئيس لعملية التنمية. والتنمية تعد في مجملها نتاجاً لإدراك الناس بكوامنهم الخلاقة والمبدعة، وأخذ المبادأة لتعرف هذه الكوامن.

المراجع:

Bauer, P. (1977) *Dissent on development*. London: Weidenfeld and Nicolson.

Rodney, W. (1992) *How Europe underdeveloped Africa*. Tanzania: Dar es Salam Publishing House.

Rostow, W. (1960), *The Stages of economic growth*. Cambridge University Press.

Singh, A.Y. (1991), Rural development: Rhetoric and reality, in K.S. Shukla (Ed.,) *The other side of development*.

Warren, W. (1996) *Imperialism, Pioneer of capitalism*. London: New Left Books.

Webster, A. (1990) *Introduction to the sociology of development*. 2nd edition, London,: Macmillan.

World Bank (1988) *World development report*, New York: Oxford University Press.

World Bank (1995) *World development report*, New York: Oxford University Press.

Sociology

The Importance of Social Development Theory in the Analysis of Social Phenomenon

***Nabil Daqeel* ***

This study tries to explain that the formulation of valid theory possesses enormous power to elevate and accelerate the expansion and development of human capabilities in any field, leading to fresh discoveries, improvement of existing activities and capacity for greater results. In the absence of valid theory, social development remains largely a process of trial and error experimentation, with a high failure rate and a very uneven progress. The dismal consequences of transition strategies in most East European countries, the very halting progress of many African and Asian countries, the increasing income gap between the most and the least developed societies, and the distressing linkage between rising incomes, environmental depletion, crime and violence reflect the fact that humanity is vigorously pursuing a process without the full knowledge needed to guide and govern it effectively.

* Dept. of Sociology, AL- Neelain University, Khartoum, Sudan.